



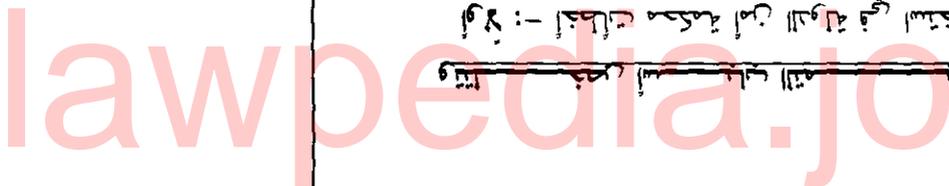
٠ كذا في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠

٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠، والتي تنص على أن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه، وذلك في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية، أما في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه.

٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠، والتي تنص على أن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه، وذلك في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية، أما في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه.

٠ ١٠٠/٧٠٠٠/١ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠

٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠، والتي تنص على أن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه، وذلك في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية، أما في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه.



٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠، والتي تنص على أن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه، وذلك في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية، أما في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه.

٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠

٠ في المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠، والتي تنص على أن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه، وذلك في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية، أما في حالة الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن المحكمة المختصة بالنظر في الطعون هي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه.







... ..  
... ..  
... ..  
... ..

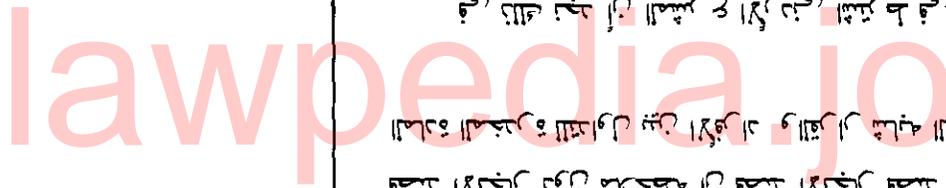
... ..

- 1- ... ..
- 2- ... ..

... ..

- 1- ... ..

... ..



... ..  
... ..  
... ..  
... ..  
... ..  
... ..

... ..

... ..

... ..



في ذلك نجد أن محكمة أمن الدولة قد ناقشت ما ورد بالبيئة الدفاعية والتقارير الطبي وتوصلت أن هذه البيئة أنصبت على واقعة مشاهدتهم ضربة فوق الحاجب الأيمن للمستهم والذي هو الخبرهم بأنه تعرض لها نتيجة للضرب في إدارة المكافحة وأن هذه الشهادة جاءت منصبة على معلومات مصدرها الطاعن نفسه ولم يشاهدها أي من الشاهدين .

وكذلك ما ورد بشهادة الطبيب الشرعي بعدم مشاهدة أي آثار في جسم الطاعن سوى كدمة بسيطة أعلى الحاجب الأيمن طول ١ سم وقرمدة التعميل لا شيء .

وحيث أن بيئة الدفاع جاءت قاصرة عن إثبات تعرض الطاعن للضرب أو الإكراه ولم تثبت أن وجود هذه الكدمة أدى إلى إحداث ألم شديد للطاعن أو أثر على نفسيته دفعه للاعتراف بحياية نقل المخدر .

وعليه فإن ما توصلت إليه محكمة أمن الدولة بأن المتهم أدلى بإفادته لدى المحقق بطوعه واختياره دون إكراه يتفق وحكم القانون .

وحيث أن الطاعن لم يستطع نفي الوقائع الثابتة من انه كان ناقلاً فقط فإن تحريره بحياية نقل مادة مخدرة بقصد الاتجار وفقاً للمادة ١/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته يغدو واقعاً في محله ذلك أن لمحكمة الموضوع صلاحية فهم الواقع في الدعوى ولها الأخذ بالدليل الذي تراه مناسباً وطرح ما عداه بحيث تكون عقيدتها بما يرتاح إليه ضميرها من الأدلة استناداً لما أمدها التشريع من صلاحية بنص المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية وأن الواقعة التي استخلصتها محكمة أمن الدولة سائغة ومقبولة ومحكمة تقرها على هذه النتيجة عملاً بأحكام المادة ١٠/١ من قانون محكمة أمن الدولة .

وحيث اشتمل القرار المميز على عناصره القانونية وراعى أحكام المادة ٢٣٧ من الأصول الجزائية مما يتعين رد هذه الأسباب .

lawpedia.jo

٣٠٣ :- رقم القضية

القاضي المختار  
القاضي المختار  
القاضي المختار

القاضي المختار  
القاضي المختار

القاضي المختار  
القاضي المختار

القاضي المختار  
القاضي المختار

القاضي المختار  
القاضي المختار

٢٠١٨/١١/١٤ الموافق ١٤٣١ سنة ١٥ ذو الحجة ١٤٣١ هـ الموافق ١٤/١١/٢٠١٨

هذا نقرر رد الطعن وتأجيل الحكم المطعون وإعادة الأوراق إلى مقدمها.